في تقرير «الخارجية الأميركية» السنوي حول الإرهاب في العالم لعام 2017

الولايات المتحدة: الكويت رائدة في تعزيز الاعتدال ومحاربة التطرف

الكويت «شريك نشط» في جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق وتؤدي «دوراً رائداً» في وساطتها لحل الأزمة الخليجية

واشنطن ـ كونا: أشادت الولايات المتحدة بدور الكويت الرائد في محاربة الإرهاب، مثمنة جهود الحكومة الكويتية في تعزيز الاعتدال ومحاربة التطرف. وأشارت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي حول الإرهاب في العالم لعام 2017 الى أن الكويت ترأست وشاركت في الكثير من اجتماعات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم ما يسمى (داعش). كما وصف التقرير الكويت بـ«الشريك النشط» في جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الاعمار في العراق ما بعد «داعش».

ونوه التقرير بـ«الخطوات المهمة» التي اتخذتها الكويت لتطبيق نظام العقوبات التي فرضها مجلس الامن الدولي على تنظيمي (داعش) و(القاعدة)، لافتا أيضا إلى انضمام الكويت لمجموعة (إيغمونت) الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتجفيف منابع تمويل الإرهاب وكذلك انضمامها إلى مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي جرى إطلاقه خلال زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى المملكة العربية السعودية في مايو 2017.

وأشاد التقرير بجهود الحكومة الكويتية لتعزيز الاعتدال ومحاربة التطرف، مشيرا إلى أن «الكويت بفضل تلك الجهود تغلبت على التحديات الإرهابية في العام 2017 رغم محاولات الإرهاب النيل منها».

وفي هذا الإطار سلط التقرير الضوء على الحوار الاستراتيجي الثاني بين الولايات المتحدة والكويت الذي عقد في واشنطن في سبتمبر 2017 وتبنت الكويت من خلاله ترتيبات لمحاربة الإرهاب وتقاسم المعلومات بهدف ردع الهجمات الإرهابية وتعزيز المشاركة الأمنية مع الولايات المتحدة.

وأشار إلى أنه في الشهر التالي أكتوبر 2017 انضمت الكويت إلى الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في إعلان 13 تصنيفا للأفراد والكيانات التابعة للقاعدة وداعش في اليمن، مشيرا إلى ان ذلك «كان أول اجراء تعاوني بموجب مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي تأسس لعام الماضي والذي يعمل كآلية لتبادل المعلومات وتنسيق جهود محاربة تمويل الإرهاب بين دول الخليج».

كما أثنى التقرير على دور الكويت «الفاعل» في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وفي مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن الكويت تؤدي «دورا رائدا» في وساطتها لحل الأزمة الخليجية.

وذكر التقرير أنه خلال عام 2017 اطلقت الحكومة الكويتية جهودا جديدة كجزء من مساعي العديد من أجهزتها لإشاعة الاعتدال والتصدي للعنف المتطرف. وتضمنت المبادرات الجديدة تدريب الأئمة وبرامج التواصل مع المدارس اضافة الى قناة تلفزيونية جديدة تستهدف فئات سكانية يعتقد بأنها أكثر عرضة للتطرف والعنف.

وأخذت الكويت خطوات مهمة لتطبيق نظام مجلس الأمن الدولي للعقوبات ضد «داعش» و«القاعدة» وانضمت الى مجموعة ايغمونت ومركز استهداف تمويل الإرهاب وهي مبادرة لمجلس التعاون الخليجي اعلن عنها خلال زيارة الرئيس ترامب الى المملكة العربية السعودية. وبالرغم من الجهود المتواصلة لـ«داعش» لاستهداف الكويت لم تقع اي حوادث ارهابية على اراضيها عام 2017. وكانت الكويت عضوا فاعلا في جهود اعادة الاستقرار والبناء في العراق بعد «داعش». كما ان الكويت تقاسمت ترؤس والمشاركة في العديد من الاجتماعات للتحالف الدولي لهزيمة «داعش». وخلال الحوار الاستراتيجي الثاني بين الولايات المتحدة والكويت الذي عقد في واشنطن العاصمة في سبتمبر، وقعت الكويت على ترتيبات لمشاركة المعلومات ضد الارهاب بهدف ردع الهجمات الارهابية وتعزيز الشراكة الامنية الثنائية مع الولايات المتحدة.

الأمن السيبراني

وفي يوليو، انشأت الهيئة الكويتية العليا للاتصالات مديرية جديدة للأمن السيبراني وكانت إحدى مهامها «مكافحة العنف المتطرف».

وبخصوص التشريعات وفرض القانون وأمن الحدود، لم تكن هنالك أي تغييرات تذكر في تشريعات مناهضة الارهاب منذ 2016. وفي ابريل، اوقفت السلطات الفلبينية وأعادت الى الكويت كويتيا بدعوى انتمائه لتنظيم داعش الارهابي في الاربعين من العمر. ووجه النائب العام الكويتي اليه تهم تصنيع متفجرات ومحاولة القيام بهجمات ارهابية في الكويت. وفي يونيو، اصدرت محكمة الجنايات حكما بالسجن مدى الحياة على وافد مصري لمحاولته قتل ثلاثة عسكريين اميركيين في اكتوبر 2016.

وفي الشهر ذاته، صادقت محكمة النقض على احكام بالسجن على ثلاثة من اعضاء «داعش» بمن فيهم قائد المجموعة في الكويت. وفي يونيو، ايضا اصدرت محكمة النقض احكام استئناف بحق 26 مشتبها به أدينوا بجمع كمية كبيرة من الذخيرة والاسلحة والمتفجرات في مزرعة على مقربة من الحدود العراقية في أغسطس 2015.

وخففت المحكمة واحدة من عقوبتين بالاعدام اصدرتهما محكمة ادنى. وزادت الاحكام الصادرة عن المحكمة الادنى ضد 19 متهما وصادقت على اخلاء سبيل الباقين. وفي اغسطس وبعد اسابيع من التكهنات بأن 16 من اصل 19 مستأنفا في القضية فروا الى ايران اعلنت السلطات الكويتية عن اعادة اعتقالهم وايداعهم السجن ليبدأوا تنفيذ احكامهم. وفي سبتمبر، خفضت محكمة الاستئناف الحكم من 7 سنوات سجن الى 5 سنوات بحق رجل كويتي عمره 19 عاما ادين بالتخطيط لتفجير مسجد للشيعة ومخفر للشرطة في 2016. وفي اكتوبر، اصدر النائب العام اتهامات بتمويل الارهاب بحق 3 وافدين سوريين في الكويت بدعوى تحويل تبرعات خيرية الى «داعش» في سورية. وفي اكتوبر ايضا رفضت محكمة الاستئناف طلبا من الممول الكويتي الذي تتهمه الولايات المتحدة بالارهاب جابر الجلاهمة لرفع التجميد عن ارصدته.

وخلال عام 2017 ارسلت وزارة الداخلية 35 من عناصر الامن الى الولايات المتحدة لانهاء عدة برامج للتدريب قصير الأمد كجزء من مساعي الكويت لبناء قدراتها لمكافحة الارهاب.

وفي سبتمبر، وكجزء من الحوار الاستراتيجي الثنائي اعربت الكويت والولايات المتحدة عن اعتزامهما توسيع شراكتهما في مكافحة الارهاب بما في ذلك انشاء لجنة أمنية تركز على تحسين تبادل المعلومات عن الإرهابيين الأجانب.

الشراح قدم أوراق اعتماده لرئيس البوسنة والهرسك

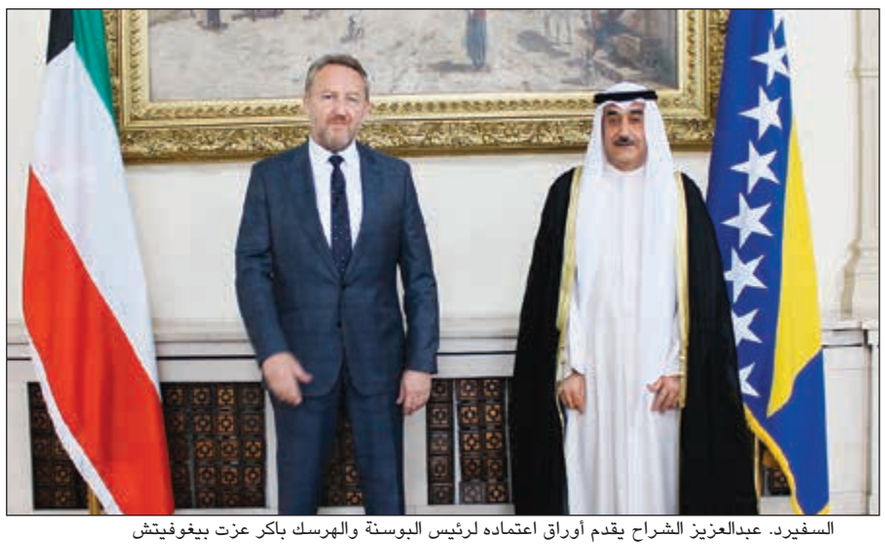

السفير د. عبدالعزيز الشراح يقدم أوراق اعتماده لرئيس البوسنة والهرسك باكر عزت بيغوفيتش

قدم سفيرنا لدى البوسنة والهرسك د.عبدالعزيز الشراح أوراق اعتماده الى رئيس البوسنة والهرسك باكر عزت بيغوفيتش. وذكرت سفارتنا في سراييڤو في بيان تلقته «كونا» ان الجانبين تطرقا لدى تقديم أوراق الاعتماد الى العلاقات الثنائية بين البلدين ومجال تطويرها للأفضل.

400 مليون دولار مساهمات الكويت لدعم ضحايا الأزمات على مستوى العالم خلال 5 سنوات

قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الكويت ساهمت بسخاء في معالجة القضايا الإنسانية على مستوى العالم من خلال قيادتها الحكيمة وتمويل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وذكرت المفوضية في بيان صحافي صادر عن مكتبها في الكويت أن الكويت عملت كجهة ضغط رئيسية لدعم ضحايا الأزمات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمساهمات بلغت 400 مليون دولار لعمليات المفوضية على مستوى العالم خلال السنوات الخمس الماضية.

وأضافت أن هذه المساهمات ساعدت الملايين من الرجال والنساء والأطفال عبر مشاريع متعددة شملت البنية التحتية لمشاريع المشاريع المستدامة.

وبينت أن العالم يشهد مستويات غير مسبوقة من النزوح القسري لأكثر من 68 مليون شخص (رجالا ونساء وأطفالا) من ديارهم بحثا عن الأمان. وأضافت انه في ظل تصاعد الوضع الإنساني الصعب سيقدم مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي «الميثاق العالمي بشأن اللاجئين» كجزء من تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الحالية الـ73 على أمل أن يتم اعتمادها بحلول نهاية العام الحالي. وأفادت بأن «الميثاق العالمي بشأن اللاجئين» يعتبر ميثاقا غير ملزم جاء نتيجة 18 شهرا من المناقشات المكثفة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والخبراء والمجتمع المدني واللاجئين لضمان استجابة متعددة الأطراف لأزمة اللاجئين العالمية.

وأشارت إلى أن هذا الميثاق التاريخي يستند إلى «اتفاقية اللاجئين» الصادرة عام 1951 التي وضعت السياسات والممارسات الأساسية واستمرت في التطور منذ ذلك الحين لمعالجة مسألة التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية.

وأضافت «انه يهدف أيضا إلى تخفيف الضغط عن البلدان التي ترحب باللاجئين وتستضيفهم لتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم مع توسيع نطاق الوصول إلى دول ثالثة لإعادة التوطين ومسارات القبول الأخرى وتعزيز الظروف التي تمكن اللاجئين من حرية العودة إلى دولتهم الأم».

القطاع الخاص الكويتي تبرع بأكثر من 2 مليون دولار للاجئين في 2017

«الصحة»: إجراءات قانونية لطبيب عيون تسبب في إصابات التهاب القرنية

عبدالكريم العبدالله

أكدت الوكيلة المساعدة لشؤون الخدمات الطبية الأهلية بوزارة الصحة د.فاطمة النجار اتخاذ كل الاجراءات القانونية مع احد اطباء العيون بعد ان تبين وجود إصابات متكررة لالتهاب القرنية للمرضى الذين قام بإجراء عمليات تصحيح نظر «ليزك» في عيادته الاهلية لهم، نافيه ما تم تداوله في احد مواقع التواصل الاجتماعي من عدم مباشرة الشكوى المقدمة من المرضى ضد هذا الطبيب. وأشارت د.النجار في تصريح صحافي الى ارسال لجنة لمنع العدوى وفريق للمسح البيئي لعيادة الطبيب المذكور بناء على الشكوى المقدمة من المرضى ضده، حيث اثبتت الزيارات وجود «عدوى» في العيادة، وتم رفع التوصيات للجنة التراخيص الطبية للبت في الموضوع.

وذكرت ان لجنة التراخيص الطبية أصدرت قراراها في يوليو الماضي بعدم السماح لطبيب العيون باستقبال المرضى لحين استيفاء جميع ملاحظات لجنة تفتيش منع العدوى والمسح البيئي، مشيرة الى انه سيتم إعادة اجراء الفحص البيئي ومنع العدوى مرة اخرى قبل السماح له باستقبال المرضى في نهاية سبتمبر الجاري

ولفت الى ان الطبيب المذكور كان قد خاطب لجنة التراخيص الطبية بأنه جار العمل على إنجاز جميع الاعمال التي تم الاتفاق على تنفيذها من توصيات لجنة تفتيش منع العدوى، وعدم القيام بأي عمليات تصحيح النظر «الليزك» الا بعد الانتهاء من الاعمال المطلوبة.

د.فاطمة النجار

أهالي محافظة الفروانية يشيدون بجهود المحافظ وسرعة استجابته لحل مشاكلهم

الحمود استقبل وفد «اتحاد المبرات»: تعزيز العمل الخيري

تقدم أهالي وشباب محافظة الفروانية بالشكر إلى المحافظ الشيخ فيصل الحمود على جهوده الحثيثة وحرصه الدائم على إنهاء معاناة أهالي المحافظة بشكل عام ومتابعة شكاواهم والعمل على حلها، والتي هي محل احترام وتقدير المحافظ.

وثمنوا في تغريدات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي دعمه بالتنسيق مع الجهات المعنية بسرعة التحرك والاستماع إلى مقترحات الأهالي وملاحظاتهم بشكل مباشر، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها.

الى ذلك، استقبل محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود نائب رئيس اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية د.عبدالمحسن الخرافي يرافقه المدير التنفيذي للاتحاد عبدالله الحيدر وعدد من الأعضاء.

تناول اللقاء الأحاديث الودية، لاسيما المتعلقة بدور اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية وما يقدمه أعمال بهدف نشر الوعي الخيري. وأشاد المحافظ بالدور الذي يقوم به اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية في دعم وتعزيز العمل الخيري والتعاون على البر والتقوى في البلاد، وتنظيم الحركة الخيرية، والتنسيق بين نشاطات المبرات والجمعيات الأعضاء ورفع كفاءتها، بما يحقق أهداف الحركة الخيرية، ويمكنها من تقديم أفضل الخدمات في أوجه البر والخير. وفي نهاية اللقاء، شكر الضيوف الشيخ فيصل الحمود على حسن الاستقبال والحفاوة وحرصه على متابعة أعمال «اتحاد المبرات»، لاسيما تقديمه كل أوجه الدعم لتحقيق الأهداف المنشودة بما ينعكس على نشاطات المبرات والجمعيات الخيرية لتقديم الأفضل.

الشيخ فيصل الحمود خلال استقباله وفد اتحاد المبرات

«القوى العاملة»: لا إضراب في جنوب المطلاع الحبيل: العمل مستمر بالمطلاع ولا توقف بالضواحي

بشرى شعبان ـ عادل الشنان

صرح نائب المدير العام لشؤون التنفيذ بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية م.علي الحبيل بأن المؤسسة حريصة على سير الأعمال في مدينة المطلاع بكافة عقودها وفقا للبرامج الزمنية المحددة لها.

وأوضح الحبيل أن العمل مستمر في العقد الثاني بجميع الضواحي، ولا صحة لما يشاع عن توقف الأعمال ببعضها، وأنه تم التأكيد على المقاول بزيادة المعدات والمواد والعمالة لملاحقة نسب الإنجاز المطلوبة بالبرنامج الزمني وتدارك التأخير الحاصل بنسب الإنجاز لبعض الضواحي.

وأكد الحبيل أن المؤسسة لن تتهاون بشأن تطبيق شروط العقد في حال ظهور تقصير من جهة المقاول سواء بتنفيذ الأعمال وفقا لنسب الإنجاز المطلوبة منه، أو بسداد مستحقات العاملين، وستقوم المؤسسة فورا باتخاذ كافة الإجراءات التي تنص عليها شروط التعاقد وبما يضمن حقوق المؤسسة والتي تصب في النهاية في مصلحة المواطن وبهدف الاستفادة من المشروع في الوقت المحدد له طبقا للبرامج الزمنية المخططة.

من جهة اخرى، نفت المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة للقوى العاملة مدير ادارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة أسيل المزيد ما تردد عن وجود اي اضراب للعمال في جنوب المطلاع. وقالت المزيد انه بعد ورود بلاغ الى الهيئة العامة للقوى العاملة بوجود اضراب عمال عن العمل في العقد الثاني لمشروع جنوب المطلاع بسبب عدم قيام الشركة بدفع رواتبهم منذ 3 أشهر، توجه على الفور مفتشو الهيئة إلى الموقع وتبين عدم وجود أي اضراب أو اشكالات في الموقع، وقد كان العمال على رأس عملهم في الموقع طوال اليوم.

وقد قام مفتشو العمل بالتفتيش على السكن للتأكد من مطابقته لشروط الصحة والسلامة المهنية. ودعت المزيد أصحاب العمل والعمال الى الالتزام بأحكام قانون العمل والقرارات الوزارية المنفذة لهما حرصا على عدم التعرض للعقوبات المقررة بموجب أحكام قانون العمل والقرارات المنفذة له، وأيضا التواصل معها في حال وجود أي نزاعات عمالية وذلك حماية لحقوق الطرفين.

م.علي الحبيل

بقيمة 300,7 مليون دولار وتهدف لمساعدة الحكومة الأردنية

«الصندوق الكويتي» يوقّع اتفاقية لجدولة 17 قرضا للأردن

عمّان ـ كونا: وقعت الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالأحرف الاولى امس اتفاقية ثنائية لتخفيف اعباء مديونية الاردن تجاه الصندوق وذلك بجدولة 17 قرضا قيمتها الاجمالية 300,7 مليون دولار.

ووقع الاتفاقية بالأحرف الاولى ممثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مدير ادارة العمليات مروان الغانم، فيما وقعها عن الجانب الاردني القائم باعمال امين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي م. زياد عبيدات.

وقال عبيدات في تصريح عقب حفل التوقيع الذي جرى بمقر وزارة التخطيط الاردنية ان الاتفاقية تهدف الى مساعدة الحكومة الاردنية على التخفيف من حدة التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها.

وأضاف ان الاتفاقية تأتي في اطار الدعم المتواصل الذي تقدمه الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للأردن لمساعدة المملكة على التصدي للتحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها نتيجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

واوضح ان الاتفاقية تضمنت اعادة جدولة مديونية الصندوق على الحكومة الاردنية والتي لم يتم سدادها حتى نهاية شهر ديسمبر 2018 ويبلغ عدد هذه القروض حوالي 17 قرضا بقيمة اجمالية تبلغ 91,1 مليون دينار اي ما يعادل حوالي 300,7 مليون دولار سيتم سدادها على مدى 40 عاما متضمنة فترة سماح تبلغ 15 سنة وبسعر فائدة يبلغ 1٪.

من جانبه، أشاد الغانم في تصريح مماثل بالعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين، مؤكدا وقوف الكويت وبتوجيهات من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى جانب الأردن لمواجهة التحديات.

جانب من توقيع اتفاقية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ووزارة التخطيط الاردنية